الفصل السابع

التأييد المُميت

كانت ناديا كاجوجي البالغة من العمر 18 عامًا،طالبة في السنة الأولى، في جامعة (كارلتون) في مدينة أونتاريو في كندا[1]. كانت قد أنهت المدرسة الثانوية الأولى على صفّها، وحلمت أن تصبح محامية[2]. وصلت ناديا المرأة الجذابة ذات الشعر الأسود الواصل إلى كتفيها، والعينين العسليّتين، والبشرة السمراء المتوسطية، إلى الجامعة يملؤها التفاؤل والسعادة والطموح[3]. تصفها زميلتها في السكن، كريستال لينوفو قائلة: «كنت أعدّها شخصًا سعيدًا جدًّا، وكانت تمتاز بالذكاء والتفكير المتعمّق، وكنت على يقين أنّها ستفعل شيئًا عظيمًا في حياتها»[4].

واجهت ناديا الكثير من التحدّيات خلال السنة الأولى؛ فقد وقعت في الحب[5]، وأقامت علاقة مع زميلها، واكتشفت بعد حين أنّها حامل[6]. وبدلًا من أن تلجأ إلى الأهل والأصدقاء للحديث عن مشكلاتها، أخذت تجلس أمام الكاميرا الخاصة بحاسوبها وتعبّر عن مشاعرها في المذكّرة المصورة، مرتدية عصبة على عينيها في بعض المرّات. كانت تناقش في أثناء التصوير الخيار الصعب في ما إذا كانت ستحتفظ بالطفل أم لا. كانت تحب زميلها حبًّا جمًّا وعلى استعداد للزواج به[7]، لكنّه قطع العلاقة في ما بعد، تاركًا إياها وحيدة أمام القرار الصعب[8]. فقدت ناديا الجنين بعد ذلك[9]، وأصبحت وحيدة.

أشهرت في أثناء وجودها في مطعم قرب الجامعة شفرة حلاقة، وهدّدت بإيذاء نفسها[10]. أبلغ أحدهم الشرطة بالحادثة فأخذوها إلى المستشفى، لكنّهم لم يبلّغوا أهلها بالواقعة؛ لأنّها تجاوزت سن الرشد[11].

عادت ناديا خلال العطلة الشتوية إلى بيت أهلها في (برامبتون) أونتاريو، التي تبعد عن الجامعة مسافة ست ساعات بالسيارة . لاحظت أمها ديبرا شيفاليير، أنّ ناديا لم تكن على طبيعتها فسألت ابنتها: «هل يوجد خطب ما؟» ردت ناديا: «أنا متعبة فقط»[12].

عملت ناديا مدوّنات مصورة عند العودة إلى الجامعة، حيث صوّرت نفسها وهي تعزف الغيتار، وتنشد ألحانًا تتناول الحب غير المتبادل، ووصفت أمام الكاميرا وضعها المتدهور قائلة: «أنا مكتئبة. أعاني من تقلّب المزاج الذي يظهر بعد الولادة، بالإضافة إلى الاكتئاب والأرق. ربما توقفت عن التفكير بالأمر لو قدّر لي أن أنام»[13].

أخبرت ناديا الطبيب والاختصاصي النفسي في الجامعة عن حالة الاكتئاب التي تعاني منها، فضلاً عن الأفكار الميّالة إلى الانتحار، فقاما بإعطائها أدوية مضادة للكآبة، لكنها مع ذلك لم تتمكّن من النوم[14].

طرق زملاؤها في سكن الطلبة باب غرفتها، وحاولوا الوصول ليها عبر (الفيس بوك) والبريد الإلكتروني، لكنّها لم ترد على أحد[15]، وتنقّلت إحدى المرّات داخل قاعة السكن مهدّدة بإيذاء نفسها، فاتصل أصدقاؤها بالأمن الجامعي[16]، وأخبروهم أنّ ناديا قد تكون ميّالة إلى الانتحار، لكنّ الأمن لم يلقِ بالاً للأمر[17]. لم يتّصل مسؤولو الحرم الجامعي بأهلها أيضًا، على الرغم من أنّ القانون الكندي يسمح بإطلاع العائلة على معلومات صحية تخص أحد أفرادها، إن كان الأمر يحدّ من أذى جسدي خطير[18].

بدأت ناديا الابتعاد عن عائلتها وأصدقائها شيئًا فشيئًا؛ ربما لأنّها لم ترغب أن يراها أحد مكتئبة، ولجأت إلى شخص آخر كي تشعر بالطمأنينة. التقت بممرضة أمريكية شابة تدعى كامي على أحد مواقع التواصل، التي تستعمل البريد الإلكتروني falcon_girl_507@hotmail.com[19]

كانت كامي مكتئبة مثل ناديا تمامًا، واعترفت لها أنّها جرّبت كل شيء، من العقاقير والعلاج النفسي، وصولاً إلى اليوغا والدعاء، لكن ذلك لم يجدِ نفعًا[20]. لذا، فهي تفكّر بالانتحار الآن. تشرح كامي الأمر في إحدى الرسائل الإلكترونية قائلة: «بدأت من ثمانية أشهر تقريبًا، البحث عن طرق للانتحار، وبما أنّني ممرضة في قسم طوارئ، رأيت كل الطرق الممكن اتّباعها، وأعرف أيّها فاعل وأيّها ليس كذلك. لذا، قرّرت أن أشنق نفسي، وجرّبت الأمر لأرى إن كان مؤلمًا ومدى سرعته، وأستطيع القول إنّ التجربة كانت جيدة[21].

بدت كامي متعاطفة للغاية، حيث قالت إنّها تتفهّم الحالة التي تمر بها ناديا، حتى أنّها كانت تدعوها «عزيزتي»[22]، لكنّ كامي كانت أبعد ما تكون عن الصديقة في تصرّفاتها؛ فهي لم تنصح للحصول على المشورة، أو أن تتحدّث مع أصدقائها وعائلتها، أو أن تخبر الطبيب أنّ الدواء لا يجدي نفعًا[23]. في واقع الأمر، صوّرت الموضوع على أن كل تلك الحلول لن تجدي، وأن السبيل الوحيد للخلاص هو «ركوب الحافلة»، المصطلح العامي الذي يشير إلى الانتحار. كانت الاثنتان تتبادلان مئات الرسائل الفورية في أثناء الحوار[24]، ووجدت ناديا في كامي شخصًا يفهمها ويحس بألمها.

هذا ما ظنّته، ففي الواقع كانت كامي الممرضة الشابة، مجرد شخصية مزيّفة ينتحلها رجل يدعى ويليام فرانسيس ميلشيرت دينكل، يبلغ من العمر 46 عامًا[25]، وكان يحصل على نشوته المريضة،

بمحاولـة إقناع الشابات الصغيرات بقطـع أوردتهن، أو شنق أنفسهن أمـام كاميرا الحاسوب؛ كي يتمكّن من المشاهدة.

كشفت امرأة تدعى سيليا بلاي الشخصية الحقيقة المتخفّية وراء شخصية كامي. كانت سيليا، المعلّمـة المتقاعدة التي تقطن في بريطانيا، قد لجأت إلى الإنترنت بحثًا عن أشخاص يشاطرونها أحزانها بعد وفاة والديها. مرّت خلال هذه الأثناء على بعض غرف الحوار التي تتناول موضوع الانتحار، وقرأت المنشورات التي كانت تضعها كامي، وتسلّل الشك إلى نفسها؛ لأنّها رأت أنّ الممرضة الشابة التـي تشجّع اليافعين على الانتحار بـدت كأنّها شخص مختلف[26]. تتبّعت وهي في منزلها في الريف الإنجليـزي دلائل رقمية، واكتشفت الرجل الذي يقف وراء المنشـورات: ويليام ميلشيرت دينكل [27]. كان ويليام يدّعي أنّه امرأة شابة، ويعقد اتفاقًا مع الطرف الآخر بحيث يقدمان على شنق نفسيهما في الوقت نفسه وأمام كاميرا الحاسوب[28].

لم يكن يلتزم بالاتفاق طبعًا[29]، لكنّ بعضًا ممّن كان يراسلهم انتحروا فعلاً، حيث أقنع شخصًا يعيش في كوفنتري في بريطانيا، يدعى مارك درايبرو بشنق نفسه، حدث ذلك قبل أن يستحوذ على ناديا بثلاث سنوات[30].

لكـن عندمـا تقدّمت سيليـا للشرطـة البريطانية ومكتـب التحقيقات الفدرالـي بالأدلة التي استنتجتها، لم يقوموا بأي شيء حيال الأمر[31].

أخبرتهـم أنّ ويليـام كان قـد مارس ضغوطًـا علـى عشـرات الأشخاص؛ كـي يقدمـوا علـى الانتحـار، وأنّهـا تشـك بـأنّ أربعـة أو خمسـة أشخاص علـى أقـل تقدير انتحروا فعلا[32]. تدّعي سيليا أنّ الشرطة المحلية في بريطانيا البريطانية قالت لها: «إذا كان الأمر يسبّب لك إزعاجًا، فعليك أن تتجاهليه»[33]. بما أنّ سيليا لم تعلم بأمر الحوارات الخاصة التي كانت تجري بين كامي وناديا، فإنّها لم تتمكّن من تحذير هذه الأخيرة عن الوضع.

فـي أثناء ذلك، كانت كامي تضغط على ناديا للإقدام على الانتحار شنقًا، حتّى أنّها أخبرتها بنـوع الحبـل الأصفر المصنوع من النايلون، الذي يجب أن تشتريـه من متجر (هوم ديبو)؛ لتتمكّن من الحصول على حبل بحجم يناسب نوعية جسدها. لكنّ ناديا قرّرت أن يبدو انتحارها كأنّه حادث عرضـي. قالت إنّها ستقفز في نهـر متجمد مرتدية زلاجاتها، على أمل أن يجرفها التيار القوي إلى تحـت الجليـد، بحيث تغرق أو تموت نتيجة فرط الحرارة[34]. في ذلـك الوقت، كانت ناديا قد توقّفت حضـور المحاضـرات، وصوّرت جزءًا جديدًا فـي مذكرتها: «أشعر بالسوء لأنّـي أضيع أموال أهلي

علـى الجامعـة. لكن ما أقصـده، أنّ ما الذي يمكنني فعلـه بدلاً من ذلك؟ هل علـي الحصول على وظيفـة الآن؟ لا أعرف»[35]. توقّفت عن الرد على اتصالات أبويها[36]، لكنّها استمرت بإرسال الرسائل الإلكترونية إلى كامي[37].

ناديا: متى ستركبين الحافلة إذن؟

كامي: أودّ فعل ذلك في القريب العاجل، ماذا عنك؟

ناديا: أخطّط لفعلها الأحد القادم.

كامي: واو، حسنًا، هل تريدين استخدام الشنق أيضًا؟ أو هل تقدرين على ذلك؟

ناديا: سأقفز![38]

أخبـرت كامي ناديا أنّها ستقوم بتنفيذ الجزء الخاص بها من الصفقة وتقتل نفسها، بعد يوم من انتحار ناديا، وإذا فشلت محاولة ناديا، ستقوم كلتاهما بشنق نفسيهما أمام كاميرا الحاسوب[39].

فـي العاشر من مارس عام 2008م،[40] وخلال أكبر العواصـف الثلجية التي شهدتها أوتاوا في التاريخ، غادرت ناديا غرفتها بعد أن خلدت الفتيات جميعهنّ في السكن إلى النوم[41]، وأرسلت رسالة إلكترونيـة إلى إحدى زميـلات السكن، تخبرها فيها أنّها ستخرج للتزلـجّ على الثلج[42]. أخذت معها زلاجاتها، وهاتفها، ومفكرتها، وتصريح الجامعة، تاركة وراءها الموسيقا وهي تصدح. نجد أنّ كامي لم تحاول إيقافها على الرغم من الحوار الذي دار بينهما قبل أن تخرج[44]:

كامي: هل تظنين أنكِ ستفعلينها الليلة؟

ناديا: نعم، بالتأكيد.

كامي: حسنًا!

فـي اليوم التالـي بُلّغ عن فقدان ناديا[45]، وفي الخامس والعشريـن من مارس عام 2008م، أي بعد أسبوعين على اختفائها، اتّصلت سيليا بلاي بالرقيب ويليام هيدر، وهو شرطي يعمل في مركز شرطة (سانت بول) في ولاية مينيسوتا، والمسؤول عن تولي الجرائم التي تقع للأطفال عبر الإنترنت فـي الولاية، ورجته التحقّق من ميلشيرت دينكل واصفة إياه: «بالمفترس عن طريق الإنترنت، الذي يستخدم الخداع للتحكّم بالأشخاص؛ كي ينتحروا شنقًا»[46].

عندمـا تحرّت الشرطة عن الأمر أخيرًا، وجدت أنّ ميلشيرت دينكل، ممرض يعيش في شارع هادئ في الضواحي في (فاريباولت) في ولاية مينيسوتا، مع زوجته وابنتين في سن المراهقة[47].

أنكـر فـي البداية أنّه أرسل الرسائل[48] لكنه قال لزوجته، بحضـور الشرطة: «كنت أخوض في الكثير من النقاشات، وأتكلّم كثيرًا، واعتقدت أني كنت نصيرًا أو مساعدًا، أو إلهًا أو ما شابه»[49].

اعتـرف ميلشيـرت دينكل بأّنه أبرم 12 عهـدًا للانتحار تقريبًا[50]، وأنّ 5 علـى الأقل ممّن كان يتحدّث معهم على الإنترنت، لم يعودوا يزورون الغرف التي تناقش الانتحار، بمن فيهم ناديا ومارك[51].

انتظر والدا ناديا برعب مدّة ستّة أسابيع؛ لمعرفة إن كانت قد خُطفت أو قتلت. بعد ذلك، وفي العشريـن مـن إبريل عام 2008م، جرفت جثة ناديا في ينبوع تشـكّل جرّاء ذوبان مياه النهر، ووجد أحد مستخدمي القوارب الجثة عالقة بصخرة في نهر ريدو في إوتاوا[52].

أراد والـدا ناديـا أن يُقبض على ميلشيرت دينكل ويُحاكم. لكـن ماذا ستكون التهمة الموجّهة إليه؟ فهو لم يدفع فعليًّا ناديا عن الجسر، وقد ماتت في كندا بينما كان هو في بلد آخر على بعد ألف كيلومتر تقريبًا. ولا يحق في الكثير من الأماكن تحميل شخص المسؤولية؛ لأنّه ساعد على الانتحار أو حثّ عليه، إلاّ إذا كان في المكان نفسه الذي كانت تتواجدت فيه الضحية، وناولها الحبوب القاتلة أو أيّة وسيلة أخرى كي تقتل نفسها. تعبّر الكثير من القوانين الأمريكية عن الأمر كالآتي: «المساعدة علـى الانتحار» هي توفير وسيلة ملموسة، يحاول شخصـ آخر من خلالها الإقدام على الانتحار، أو المشاركة في نشاط ملموس، ينوي شخص آخر الإقدام على الانتحار من خلاله.

كان والدا ناديا متفائلين رغم ذلك؛ فلدى كندا قانون يجرم تقديم المشورة، والمساعدة على الانتحـار؛ حتـى لو كان الأمر بالكلام فقط[53]. لكنّ السلطات الكندية قـرّرت عدم التقدّم بطلب إلى الولايات المتحدة لتسليم ميلشيرت دينكل؛ لأنهّا لم تكن مقتنعة أنّ المراسلات التي تمت عن طريق الإنترنت بينهما، قد شكّلت عاملاً مؤثّرًا في مقتلها[54].

فـي مينيسوتا حيـث كان يقطن ميلشيرت دينكل، قانون مشابه لذلـك الموجود في كندا، يعدّ التشجيع على الانتحار جريمة[55]، لكن عندما اتّهم المدعّي العام لمينيسوتا ميلشيرت دينكل، بتشجيع ناديـا كاجوجي ومارك درايبرو علـى الانتحار، دافع عن نفسه موضّحًـا أنّ التعديل الأوّل يحمي كل أفعاله[56].

للكلمـات تأثيـر كبير؛ فهي قد تحث المستمع أو القارئ علـى عمل شيء ما، حتّى لو أدّى الأمر إلى إيذاء نفسه أو غيره. ولكن بصورة عامّة، فإنّ مجتمعنا لا يعاقب المتكلّم أو الكاتب. خذ المغني أوزي أوزبورن مثالاً؛ سجّل قبل ثلاثين عامًا أغنية تدعى «الحل بالانتحار». تقول الأغنية: «الانتحار هو الحل الوحيد» وتضم كلمات تفهم بالكاد، تغنّى برتم سريع وتقول: «استل المسدس وحاول، أطلق النار، أطلق، أطلق»[57].

عندما أطلق جون ماكولوم البالغ من العمر 19 عامًا، النار على رأسه من مسدس (عيار 22)، بعد الاستماع خمس ساعات متواصلة إلى أغاني أوزي[58]، قام والداه المكلومان برفع قضية ضد أوزي والشركـة الموزّعة للأغاني[59]. رفضت محكمـة الاستئناف في كاليفورنيا الادّعـاءات، مشدّدة على أهمية حماية صور التعبير الفني والأدبي، ونوّهت أنّ التعديل الأوّل يحمي الفن حتى لو أدّى إلى «مزاج مكتئـب عند تصوير الجانـب المظلم من طبيعة الإنسان بصورة تعبيـر»، وأعادت المحكمة طباعة كلمـات الأغنية، وأوضحـت أن الكلمات لا «تأمر أحدًا بارتكاب فعل ملموس في أي وقت معيّن[60]»، بل استخدمت الكلمات بصفتها أداة شعرية من المحتمل أنّها توضّح عدة رسائل، مثل الفلسفة القائلة إنّ الانتحـار بديـل مناسب عن الحياة[61]. قال القاضي إنّ الكلمات لا تشترط «القيام بالأمر»؛ لأنّ أي إنسان عاقل سيفهمها على أنّها أوامر لفعل شيء فورًا[62].

وفـي واقعة أخرى، قـام جوني كارسون بتأدية حركة خطيرة في أثنـاء تقديم برنامجه، أُنزِل خلالهـا عبـر باب مسحور ملفوفًا بحبل حول عنقه. قال ضيف جوني في الحلقة؛ محترف الحركات الخطيرة دار روبنسون: «صدّقوني، هذا أمر يجب ألّا يجرّبه أحد، هذه حركة خطيرة». وهذا الشخص متخصّص في الحركات الخطرة[63].

لكنّ نكي دي فيليبو الابن، البالغ من العمر 13 عامًا، حاول القيام بالحركة فعلاً، ووجِد مشنوقًا بحبل أمام التلفاز، الذي كان يعرض القناة نفسها التي بثّت تلك الحلقة. رفع والدا نكي قضية على قنـاة (إن بـي سي)، لكنّ القاضي قرّر أنّ التعديل الأوّل، يمنعهمـا من الحصول على أيّة تعويضات. استأنـف الوالـدان الحكم، لكـنّ المحكمة العليا في الولايـة، عبّرت عن مخاوف مـن أن يؤدّي دفع التعويضـات بناءً علـى تصرّفات قاصر واحد، سيؤدّي إلى أن تفرض القنـوات رقابة ذاتية على أيّة مـادّة يمكن محاكاتها. قضـت المحكمة برفض طلب الوالدين، مبرّرة أنّ نكـي كان ضعيفًا بصورة خارجة عن المألوف[64].

obeikandl.com

أمّـا في قضية مينيسوتا، فإن ويليام ميلشيرت دينكل واجه المحاكمة بدعم كبير من التعديل الأوّل، على الرغم من تصرفاته الدنيئة. كانت المحكمة العليا قد استخدمت التعديل الأوّل؛ لحماية منظمة (كو كلوكس كلان) في القضية التي جرت أحداثها في عام 1969م. خلال قضية (**براندنبيرغ ضد ولاية أوهايو**)، رفضت المحكمة حكم الإدانة الصادر بحق زعيم المنظمة كلارينس براندنبيرغ، الذي ألقى خطابًا أمام 12 رجلاً من أعضاء المنظمة، تجمّعوا حول صليب خشبي مشتعل بالنيران. قـال براندنبيـرغ في خطابه: «هذا اجتماع لمنظمة ....، نحن لسنا منظمة تسعى إلى الانتقام، لكن إن استمر الرئيس، والكونغرس، والمحكمة العليا بقمع الأفراد الذين ينتمون إلى العرق الأبيض، فقد نلجأ إلى بعض الأفعال الانتقامية[65].

أُديـن براندنبيرغ لخرقه قانون ولايـة أوهايو للنقابات الإجرامية، الـذي يمنع تأييد: «القيام بارتـكاب الجرائم، والموافقة على ارتكاب الجرائم، والتخريب، والعنف، أو أيّة طريقة غير قانونية للإرهـاب، وسيلة لتحقيـق الإصلاحات الصناعية أو السياسية» والتجمّـع الطوعي في أيّة «جمعية، ومجموعة، وحشد من الناس يهدف إلى تعليم عقائد النقابات الإجرامية أو تأييدها».

وعندما استأنف زعيم منظمة (كو كلوكس كلان) القرار، قضت المحكمة العليا أنّ التعديل الأوّل يحمي الكلام الذي يؤيّد استخدام العنف أو الفوضى، ما لم يكن «بقصد التحريض أو إيجاد أفعال غيـر قانونية وشيكة، أو من المرجّح أن ينتج عنه أفعال كهـذه»[66]. بما أنّ قانون النقابات الإجرامية عرّف الجريمة بأنهّا تتأتّى بالتأييد وليس بالتحريض، على أفعال غير قانونية وشيكة، فقد عُدّ منافيًا للدستور.

قـرّرت القضايـا المتعاقبـة أنّ الـكلام يجـرّم إذا كان موجّهًـا إلـى «شخص أو مجموعة أشخاص» بعينهم فقط[67]؛ فالتهديد الشرير يجب أن يكون وشيكًا، أما الكلام الذي يؤيّد أفعالاً قد تجري في وقت غير محدّد في المستقبل، فهو محمي وفقًا للتعديل الأوّل[68]. لا يحق للحكومة وفقًا للدستور الأمريكي، تجريم الكلام على أساس أنّه «يوجّه إلى القيام بالعنف»[69].

كان على القاضي أن يقرّ أنّ المراسلات التي قام بها ميلشيرت دينكل على الإنترنت، ذهبت إلى ما هو أبعد من التأييد؛ لتصل إلى حد التحريض على أذى وشيك، إن هو أراد أن يعدّ ذلك المفترس الإلكتروني مذنبًا. كان القاضي الذي عُيّن للنظر في القضية، توماس إم. نيوفيل، قد أمضى 20 عامًا تقريبًا، بصفته مشرّعًا في ولاية مينيسوتا، قبل أن يعيّن قاضيًا في عام 2008م.

كان اهتمام نيوفيل وهو أب لخمسة أطفال، ينصبّ على التشريعات المتعلّقة بالجرائم، والعائلة، والعناية الصحّية، والأمور الثقافية. استعان بخبرته في المجالات كافّة، التي يلم بها عند نظره في وقائع هذه القضية.

رفض القاضي نيوفيل حجّة ميلشيرت دينكل، بأنّ ما فعله يقع ضمن حرّية الكلام، وأوضح أنّ التعديل الأوّل ليس مطلقًا. قال القاضي: «على سبيل المثال، بإمكان الولاية منع حيازة المواد الإباحية التي يشترك فيها القاصرون على الهواء أو توزيعها. يبرّر هذا المنع على أنّه حماية للقاصرين المشاركين من الأذى، وليس لتقييد الناحية التعبيرية للنشاط»[70].

ضرب القاضي مثلاً مشابهًا حين قال: «من حق الحكومة تقييد الكلام الذي يشجّع على الانتحار، الأمر الذي يتماشى مع حرص الحكومة على الحفاظ على حياة المواطنين، خاصة أولئك الضعفاء أمام الميول الانتحارية». وأشار القاضي إلى أنّ ما قام به ميلشيرت دينكل «من نصح وتشجيع، يُعدّ تحريضًا وشيكًا على انتحار ناديا كاجوجي، وأنّه من المرجّح أنّ التحريض تضمّن ذلك التأثير». سمّى القاضي الرسائل الفورية بينهما «التأييد المميت»، وأشار إلى أنّ كلمات ميلشيرت دينكل كانت «تضاهي الكلام الذي لا يقع تحت حماية القانون والمعروف باسم «كلمات القتال»، و«التحريض الوشيك على الفوضى»[71].

قرّر أيضًا أن استعداد الضحية المسبق للانتحار، لا يمكن عدّه دفاعًا من قِبَل المتهم. فخلال القضية التي شنق فيها الفتى نفسه بعد أن شاهد حركة خطرة على التلفاز، قامت قناة (إن بي سي) بالاستشهاد بضعف الفتى نفسه، دليلاً على براءتها. لكن في قضية استهدف بها المحرّض شخصًا بعينه، وليس جمهورًا عامًّا، قال القاضي نيوفيل إنّ الاكتئاب الذي كانت تعاني منه الضحية، يجعلها أكثر ضعفًا أمام التشجيع على الانتحار. لذا، يصبح احتمال أن تقدم على قتل نفسها أكبر.

وفي الوقت الذي كان فيه القاضي نيوفيل ينظر في القضية، قضت المحكمة العليا الأمريكية في قضية ظن محامي ميلشيرت دينكل، أن بوسعه إجبار القاضي نيوفيل على إطلاق سراح موكله من خلالها. دارت أحداث تلك القضية، (سنايدر ضد فيلبس وكنيسة ويست بورو المعمدانية)، في مارس من عام 2011م، حيث منحت المحكمة العليا الحقوق الواردة في التعديل الأوّل إلى مجموعة من المحتجّين على المثلية الجنسية، كانت قد تظاهرت في جنازات عسكرية، وسبّبت أذى نفسيًّا لعائلات المتوفين[72]. رفع المحتجون لافتات قالت: «نشكر الرب على أحداث الحادي عشر من سبتمبر»، و«ستذهبون إلى الجحيم»، و«نشكر الرب على موت الجنود». مع أنّ الجنازة المقامة

كانـت لجندي غير شاذ جنسيًّا، قاطعهـا المحتجون رافعين لافتات تقول: «القوات الشاذة جنسيًّا»، و«الكهنة يغتصبون الأطفال».

كتب جون روبرتس، كبير القضاة في المحكمة العليا رأي المحكمة بالأمر، قائلاً إنّ الاحتجاجات التي أُقيمت في أماكن عامّة، تقع ضمن حماية التعديل الأوّل؛ لأنّها تناولت قضايا ذات اهتمام عام؛ «أي التصرّفات التي تصدر عن الولايات المتحدة ومواطنيها، ومصير أمتنا، والمثلية الجنسية بين أفراد الجيش، والفضائح التي تتعلّق برجال الدين الكاثوليك»[73].

فـرّق القاضـي نيوفيل بين تلك الأحداث وقضية الانتحار التي بيـن يديه بسهولة، ففي الوقت الـذي كانت فيه الرسائل الفورية شأنًا شخصيًّـا، تناولت القضية الأخرى متظاهرين يتناقشون في السياسـة العامـة. قال القاضي: «إنّ الكلام الذي تتضمّنته هذه القضية، لم يكن يتناول أمرًا عامًّا؛ فالـكلام هنا موجّه مباشرة إلى الضحايا فـي هذه القضية، وليس كلامًا بموضوع ذي اهتمام عام؛ لأنّه لم يتناول همًّا عامًّا. ليس من العدل القول إنّه يتناول شأنًا سياسيًّا ومجتمعيًّا، أو شأنًا آخر يهم المجتمـع، «والضحايا» في هذه القضيـة لم يكونوا شخصيات ذات شهرة على المستوى الشعبي. لو كان للمتهـم رأي قوي في مواضيع أخلاقية، ودينيـة، أو سياسية، تخص الانتحار أو المساعدة على الانتحار، لضمن له التعديل الأوّل فرصة لا محدودة للتعبير عن رأيه. يستطيع المتهم كتابة مقالات تتنـاول الانتحار. وكان بإمكانه عمل تسجيلات مرئية ومسموعـة ونشرها بعد ذلك. بإمكانه كذلك مخاطبـة الأفراد والجماعات فـي منتديات عامّة، وفي أماكن خاصة أخـرى ترغب في استضافته. وبإمكانه الظهور على التلفاز أو التحدّث عبر المذياع، وبث الرسائل عبر الإنترنت ما دام الموضوع الذي يتحدّث عنه، يناقش مسألة ذات اهتمام عام، الأمر الذي تحدّده الظروف الواردة في القضية أعـلاه. لكنّ المتهم في هذه القضية، ركّز نصائحه وتشجيعه علـى ضحيتين ضعيفتين ومصابتين بالاكتئاب، وفي إطار خصوصي (الرسائل الإلكترونية والحوار الذي تم مع الضحيتين). لم يكن يؤيد فلسفة سياسية أو اجتماعية وأخلاقية»[74].

يعاقـب قانون مينيسوتـا جريمة المساعدة على الانتحار بالسجن مـدّة أقصاها خمسة عشر عامًا[75]. لكن في مايو من عام 2011م، حكم القاضي نيوفيل بعقوبة غير مألوفة[76]؛ حكم على ميلشيرت دينـكل بالسجن مـدّة ثلاث مئة وعشرين يومًـا، بالإضافة إلى يومين؛ يوم فـي كل ذكرى وفاة أحد الضحيتيـن، حتى عـام 2021م[77]. نص الحكم الصادر أيضًا أنّه علـى ميلشيرت دينكل، قضاء 160 ساعـة من الخدمة المجتمعية، 8 ساعات كل سبتمبر (الشهر الذي أقدم خلاله مارك درايبرو على الانتحار)، و8 ساعات كل مارس (الشهر الذي أقدمت خلاله ناديا كاجوجي على الانتحار)[78].

شكّل آخر بند من الحكم، ضربة موجعة لمفترس مواقع التواصل الاجتماعي؛ لا يسمح لميلشيرت دينكل باستخدام الإنترنت إلاّ بإذن مسبق من المحكمة.

هل كان الحكم الصادر في قضية ناديا كاجوجي صائبًا؟ هل يوجد شيء اسمه التأييد المميت فعلاً؟ وإن وجِد، فكيف لنا التعامل مع المعتدين الرقميين؟ علينا الأخذ بالحسبان، عند وضع دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، مدى المساحة الواجب إعطاؤها لحرّية التعبير. هل تُنشئ الفورية والانتشار الذي تتميّز به مواقع التواصل الاجتماعي كلامًا ذا نوعية أكبر فتكًا؟ ماذا نحن فاعلون حيال ذلك، مع الأخذ بالحسبان، أنّ الحل يجب أن يتماشى مع التعديل الأوّل؟

تعدّ حرّية الكلام أمرًا مسلّمًا به، ولكنّه ليس مطلقًا، حتى في العالم الواقعي؛ فقد يُجرّم الأشخاص للاعتداء، والرشوة، والتشهير، والنصب، بناءً على كلمات قالوها أو كتبوها. ما المنحى الذي يجب أن تسلكه مواقع التواصل الاجتماعي؟ هل يجب ألّا تولي الكلمات المؤذية اهتمامًا؛ لأنّ الجاني قد يكون بعيدًا آلاف الأميال عن الضحية؟ أم يجب إلقاء اللوم عليها؛ لأنّها قد تصل إلى الأشخاص في بيوتهم بمنتهى الخصوصية، ومن الصعب على الضحية معرفة إذا كانت نوايا المتكلّم صادقة أم كاذبة؟ قالت المحكمة العليا، في قضية المحتجين في الجنازات: «قد يثير منشور على الإنترنت قضايا فاصلة» تخص الحد الفاصل بين الكلام المحمي دستوريًّا والمضايقة[79]. مع ذلك، لم تقم المحكمة بإعطاء أيّة إشارة عن المكان الذي يجب أن يرسم فيه ذلك الحد الفاصل[80].

أثارت الجريمة والعقاب في قضية ناديا كاجوجي، مسائل تتعلّق بالتعديل الأوّل؛ فإذا ضِمن دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح حق الاتّصال، فهل سيسمح بإجراء كالذي اتّخذ بحق ميلشيرت دينكل، القاضي بمنع المتهم من استخدام الإنترنت؟ نجد أن العقوبة تناسب الجريمة من بعض النواحي. ويبدو سحب رخصة السواقة لشخص قاد سيارته تحت تأثير الكحول، ودهس أحد المارة مناسبًا.

وبإمكان القضاة أيضًا، تحديد إطلاق السراح المشروط بزيارات مفاجئة لضابط إطلاق السراح المشروط، وبإمكانه منع الشخص الذي أُطلق سراحه من حيازة سلاح خطير.

لكن، يوجد حد للقيود التي يستطيع القضاة فرضها على الحقوق الدستورية للشخص الذي يخضع لإطلاق السراح المشروط[81]. فعندما أطلق أحد القضاة سراح متهمة بالسطو على بنك، بشرط ألّا تحمل هذه الأخيرة، رفضت محكمة الاستئناف ذلك الشرط. لا تستطيع المحكمة اشتراط عدم الحمل على النساء حتى لو كن متهمات بالإساءة للأطفال؛ لأنّ ذلك يتعارض مع حق المرأة

الدستوري في حرّية الإنجاب[82]. هل استعمال الإنترنت من قبل مفترسي مواقع التواصل سلاح خطير أم حق أساسي؟

لفتت قضية ناديا كاجوجي اهتمام واضعي السياسات؛ لأنّها كشفت الأذى الحقيقي الذي يمكن أن يحدثه الكلام عبر مواقع التواصل. فقد تحوّل اهتمام الجميع، ابتداءً من رجال الشرطة ووصولاً إلى أعضاء الكونغرس، لمحاولة منع التحرّش عبر الإنترنت، والتشجيع على الانتحار، والترصّد، والرسائل الجنسية غير المرغوبة، والتشهير عبر الإنترنت، والطرق الأخرى التي تهدف إلى تخويف الأشخاص أو التشهير بهم عبر الإنترنت. تتيح مواقع التواصل التطفّل والتجسّس والكذب، لكن محاولات منع الأذى الحاصل أو محاكمة المعتدين، يجب أن تأخذ الحق بحرّية الكلام بالحسبان.

أظهرت الدراسات التي أجرتها الجهات الأمنية ووكالات الصحة العامة نتائج مخيفة؛ حيث بيّنت دراسة أجريت في العام 2010م، على أشخاص تتراوح أعمارهم بين (10 – 18) عامًا، أنّ 20% منهم تعرّضوا للتنمّر عبر الإنترنت[83]. ووجدت الدراسة أنّه في فترة الثلاثين يومًا التي سبقت الدراسة، تم تلفيق أكاذيب طالت 13% من المراهقين. وأنّ 7% منهم تعرّضت شخصيتهم للانتحال، وأنّ 7% تلقّوا تهديدات عبر الإنترنت، وأنّ 5% عرضت لهم صور مسيئة[84]. كان للبالغين حظ أيضًا، حيث استُهدفوا من قِبَل أصدقاء حميمين سابقين، ومنافسين في العمل، وأعداء سياسيين، وحتى من قِبَل غرباء. لكنّ القوانين المعمول بها حاليًّا، والتي تفترض أن الأذى الذي ينتج عن مجرد كلمات يكون في حدوده الدنيا، لا تأخذ بالحسبان مدى فورية وخصوصية وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، والأخطار التي قد يسبّبها مفترس الإنترنت[85].

تشير المحامية إليزابيث ماير، كيف يمكن للتنمّر الإلكتروني أن يكون أسوأ من التنمّر التقليدي؛ لأنّ النوع الأول قد يتم بشكل مجهول، وأنّ من السهولة بمكان أن يكون المرء قاسيًا، وهو يجلس خلف شاشة الحاسوب، وأنّ السخرية تتم على مساحة واسعة، ولأنّ من الصعب على الأهل العلم بالأمر، وأنّه في حين يسهل على الأطفال الهروب من المتنمّر في ساحة المدرسة، فإنّ المتنمرين عبر الإنترنت قادرون على الوصول إلى الأطفال في أي مكان عبر الرسائل النصية والمنشورات. وباستطاعة المعتدي الهروب من العقاب إذا دفعت منشوراتهم شخصًا ما لاتّخاذ إجراء معين. فعندما تجاوب طلبة مدرسة إعدادية في جنوب كاليفورنيا مع صفحة على (الفيس بوك) تدعى «يوم مضايقة الطفل الأصهب»، (كانت على ما يبدو بإلهام من حلقة مشابهة من مسلسل ساوث بارك) ضربوا طالبًا ذا شعر أحمر. وشاركت مجموعتان مختلفتان في الدعوة الرقمية، وضربوا الطالب ذا الشعر الأحمر.

يمكـن للكلمات القاسية المرسلة في ساحة اللعب الموجـودة على الإنترنت، أن تحمل عواقب مدمّـرة. كانـت ميغان مير طالبة في الصف السابع، تسكن فـي ولاية ميسوري، ولم تكن سعيدة في المدرسـة[86]. انتقلـت إلى مدرسة دينية، وأنهت صداقتها مع فتاة من مدرستها القديمة كانت تسكن في الجوار[87]. كانت لوري درو، والدة الفتاة الثانية تخشى أن تقوم ميغان بقول كلام سيء عن ابنتها، فأنشأت صفحة مزوّرة على (مايسبيس) مدّعية أنّها فتى يبلغ من العمر 16 عامًا يدعى جوش إيفانز، وأصبحـت صديقـة لميغان[88]. غازل جوش ميغان لأسابيع، حيث قال لهـا إنّها «جذابة». تغيّرت نبرة رسائل جوش بعد ذلك[89]، وأخبر ميغان ذات ليلة أن العالم سيُمسي مكانًا أفضل من دونها، وضايقها أصدقاؤه على (مايسبيس) أيضًا. وجدت والدة ميغان ابنتها مشنوقة في الخزانة بعد ربع ساعة من تلقـيّ رسالـة جوش[90]، وكانت آخر كلمات ميغان لجوش كانت قـد أرسلتها في آخر رسالة: «إنّك من نوع الفتية الذين قد تقتل فتاة نفسها من أجله»[91].

لـم يسعَ الادّعاء العـام وراء لوري درو؛ لأنّها لم تخالف قوانين الولاية[92]. لم يكن قانون الولاية المتعلّق بالتحرّش معاصرًا للتطورات التي طرأت على مواقع التواصل الاجتماعي. كان القانون يعاقب التحرّش الذي يتم عبر الوسائل التقليدية فقط، مثل الرسائل المكتوبة والمكالمات الهاتفية[93]. وقد فسّرت المحاكم قانون الولاية الخاص بالمساعدة أو التحريض على الانتحار الذي وضع عام 1879م، بضرورة تواجد المتهم في المكان نفسه الذي تمت به عملية الانتحار.

أصاب عجز الادّعاء العام بالقبض على لوري درو الكثيرين من رجال القانون بالإحباط، لكنّ توماس أوبرايان، المدّعـي العام الاتّحادي في كاليفورنيا، قرّر فعل شيء حيال القضية[94]. أدرك أنّ لوري خرقت قواعد استعمال موقع (مايسبيس) التي تشترط على المشتركين استعمال شخصياتهم الحقيقيـة، وتظاهرت بأنّها شخص مختلـف. وبما أنّ مقر شركة (مايسبيـس) الرئيس موجود في كاليفورنيـا، كان بإمكانـه تقديم الإدّعاء على أساس أنّ الجريمـة وقعت في كاليفورنيا، على الرغم من تواجد لوري وميغان في ميسوري.

اتّهـم أوبرايان درو بجناية خرق بند من قانـون النصب والإساءة عن طريق الحاسوب، الذي يمنع الوصول إلى جهاز حاسوب، وتعدّي الحد المصرّح به لغاية ارتكاب جريمة أو إحداث ضرر. لم يتمكّـن المحلّفون من أخذ ما قامت به لـوري على مواقع أخرى بالحسبان؛ لأنّ القضية كانت ترتكز علـى ما أُرسِل عبر موقـع (مايسبيس). أُرسِلت أهم الأدلة – الرسالـة التي قال فيها جوش لميغان إنّ العالـم سيُمسـي أفضل مـن دونها – عبر خدمـة (أي أو إل) للرسائل الفوريـة وليس عن طريق

(مايسبيس). طلب القاضي من هيئة المحلّفين، بناءً على ما تقدّم، النظر إلى القضية من دون أخذ تلك الرسالة بالحسبان[95].

أوقعت هيئة المحلّفين عقوبة أخف على لوري – جنحة – لإنشائها صفحة خيالية، واستخدام معلومات زائفة في خرق لشروط الاستخدام الخاصة بموقع (مايسبيس). كانت أقصى عقوبة قد تواجهها هي السجن مدّة ثلاث سنوات[96].

قالت المتحدثة باسم هيئة المحلّفين، فالينتينا كوناز البالغة من العمر 25 عامًا: «كنت أودّ أن تُسجن تلك المرأة 20 عامًا، لكن كان من الصعب أن نجدها مذنبة بجناية أشد بناءً على الأدلة التي قدّمت لنا»[97].

ألقت فالينتينا نظرة على والدة ميغان[98]، تينا مير، بينما كان كاتب المحكمة على وشك النطق بالحكم، حيث قالت بعد ذلك: «صدقًا، كنت أودّ الذهاب إليها ومعانقتها بشدة وإخبارها أنّي آسفة على ما مرّت به من ظروف، وآسفة حيال مشاعرها، وآسفة لفقدانها ابنتها. إنّ السبب الذي جعلني أنظر إلى تينا، هو شعوري بأني لم أمنحها العدالة التي كانت تنشدها».

وجِدت لوري مذنبة لأنّها خرقت شروط استخدام موقع (مايسبيس)، وتظاهرت أنّها شخص آخر، وليس لأنّها تنمّرت عبر الإنترنت. على الرغم من أنّها أفلتت بحكم مخفّف فقط، طلبت لوري من القاضي أن يقوم بفعل متطرّف، نادرًا ما يستخدم في القانون؛ أن يحكم ببراءتها متجاهلاً قرار هيئة المحلّفين.

سيطر التوتر الناتج عن التعديل الأوّل على المجريات بدءاً من تلك النقطة. قدّمت مؤسسة الجبهة الإلكترونية – التي تدعم حرّية الكلام عبر الإنترنت –مذكرة بالنيابة عن لوري. كانت حجّة المؤسسة ترتكز على أنّه إذا تمت إدانة لوري لأنّها خالفت شروط الاستخدام لموقع (مايسبيس) وانتحلت شخصية مزيفة فقط، فإنّ أي شخص ينشر من دون الإفصاح عن هويته – حتى الأشخاص الذين يكشفون الأسرار أو ينتقدون الحكومة – سيصبحون مجرمين في نظر القانون.

وبالنظر عن كثب إلى شروط استخدام (مايسبيس)، لاحظ القاضي جورج وو، وجود الكثير من القوانين التي تُخرق من قِبَل المستخدمين بشكل يومي. فكّر القاضي أنّه في حال أيّد قرار الإدانة، فإن كلاً ممّا يأتي سيصبح مجرمًا:

أولاً: كل مـن يشعر بالوحدة، ويرسل بيانات غير صحيحة بصورة متعمدة تخص عمره، طوله و/أو منظره الجسماني، الأمر الذي يتنافى مع شروط الاستخدام الخاصة بموقع (مايسبيس)، التي تمنع إعطاء «معلومات تعرف بأنّها خطأ أو مضلّلة».

ثانيًا: الطالـب الذي ينشر صورًا التقطت بطريقة سرّية لزملائه في الصف، من دون إذنهم. الأمـر الذي يخالف بند شروط الاستخدام الذي ينظّم نشر «صورة لشخص آخر نشرتها من دون إذنه».

ثالثًا: الأب الغاضب أو الأم الغاضبة التي تبعث رسائل إلى أصدقائها، ممّن يسكنون في الجوار، تحثهـم علـى شراء كعك الكشافة الذي تبيعه ابنتها، الأمر الـذي يخالف القاعدة الواردة في شـروط الاستخـدام التي تجرّم «الإعـلان أو التوسّل من المستخدمين مـن أجل شراء أو بيع المنتَجات والخدمات عبر خدمة (مايسبيس)»[99].

لـو تم تطبيق قانون النصب عبـر الحاسوب، على كل من يخالف الشـروط الواردة في كيفية الاستخدام الخاصة بموقع (مايسبيس)، فإنّ تقديم أي شخص ينتهك العقد مع موقع التواصل إلى المحاكمـة ممكنًـا[100]، ما يعني أنّ وظيفة أساسية للحكومة – تحديـد إن كان السلوك إجراميًّا أم لا – ستصبح بين يدي مواقع التواصل. رفض القاضي الحكم الصادر بحق لوري درو، وأمر بإطلاق سراحها.

انفطـر قلب والدة ميغـان على إثر القـرار. أرادت أن تسجن لوري وتسجّـل القضية بصفتها سابقـة قانونية، «أعتقد أنّ على النـاس إدراك خطورة الأمر: يستخدم البعـض الحواسيب سلاحًا لإيـذاء الآخرين والتحرّش بهم، يجـب ألّا يتمكن أحد من فعل ذلك من دون أن يعاقب، وهذه الحال جزء من حياة معظم المراهقين[101].

بمـا أنّ القانـون الاتحّادي الخاص بالنصب والتحرّش عبر الحاسـوب، لم يتمكّن من معاقبة لوري. تبنّت بعض الولايات قوانين في محاولة لتعريف التنمّر الإلكتروني ومعاقبته، لكنّ معظم تلك القوانيـن عانت من وجـود عيوب فيها؛ فبعضها يطبّق فقط في الحـالات التي تجري في المدارس، علـى الرغـم من أنّ مركز السيطرة على الأمراض أشار إلـى أن 65% من حالات التنمّر الإلكتروني تتـم خارج المدارس[102]. بينما لم يغطِّ قانون آخـر الأذى الذي يحصل نتيجة منشور متحرّش واحد (بل تكرار الأمر فقط)، أو يطبّق فقط في حال كان المتنمّر قاصرًا. لم يمكن معاقبة لوري وفقًا إلى

تلـك القوانين؛ لأنّ الأحداث لم تجرِ في مدرسة، ولم تكن قاصرًا، وأنّها أقنعت ميغان على الانتحار من خلال رسالة واحدة، عندما أخبرتها أن العالم سيُمسي مكانًا أفضل من دونها.

لا يفرضـ القانون في ولايات أخرى أيّة عقوبة علـى التنمّر الإلكتروني، بل يكتفي بالطلب إلى المدارس تثقيف الطلبة حول المسألة.

بـدت هيئـات المحلّفين متردّدة في تطبيق القوانين حتّى في أفظع القضايا. فقد وسّعت ولاية ميسـوري، على ضوء رفض إدانة لوري درو، قوانين التحرّش المعمول بها لتشمل معاقبة أي شخص «يقدم عن سابق إصرار على إخافة وترهيب شخص آخر، أو التسبب بأذى نفسي له بإجراء مكالمة هاتفية، أو أيّة صورة من صور الاتّصال الإلكتروني، بصورة خفية»[103]. وعندما يتحرّش شخص بالغ بطفل على مواقع التواصل، يعدّ ذلك جناية، أما غير ذلك فيُعدّ جنحة.

لكن لم يكن في القانون الجديد عزاء، عندما طُبّق على إليزابيث ثراشر البالغة من العمر 40 عامًـا، التي كانت ضحيّتها ابنة الصديقـة الحميمة لزوجها السابق. نشرت إليزابيث الصور، ورقم الهاتف، والعنوان البريدي الخاص بدانيل باثينوس البالغة من العمر 17 عامًا، على قسم «العلاقات العابـرة» بموقع (كريجزليسـت)، القسم الذي يعبّر فيه الأشخاص عـن رغبتهم في إقامة علاقات جنسيـة عابرة[104]. نتيجة لذلك، تلقّت دانيل (20 – 30) مكالمة هاتفية، ورسالة إلكترونية، ورسائل نصية ذات محتوى جنسي مكشوف[105]، احتوى بعضها على صور عارية وطلبات لممارسة الجنس[106]، حتى أنّ رجلاً جاء إلى مكان عملها في مطعم سونيك، بعد أن رفضت الرد على مكالماته، الأمر الذي جعلهـا تخاف وتترك العمل[107]. قالت دانيل فـي شهادتها أمام المحكمة إنّ نشر المعلومات المتعلّقة بها جعلها تشعر أنّ حياتها» ستنتهي بالقتل أو الاغتصاب من قِبَل شخص ما»[108].

رفض محامي إليزابيث التهمة، ووصف المعلومات التي نُشرت بأنّها «مزحة»[109]، وقال إنّ صور الفتـاة ومكان عملها موجودة أصـلاً على صفحتها في موقع (مايسبيس)[110]. بـرّأت هيئة المحلّفين إليزابيـث من التهم المنسوبة إليها، الأمر الذي دعا المدعي العام جاك باناس إلى القول إنّ قانون ولاية ميسوري الجديد المتعلّق بالتحرّش الإلكتروني، ما زال في حاجة إلى التدعيم[111].

إنّ استخـدام الرسائـل الجنسية لإيـذاء الأشخاص، أمـر ليس جديدًا على مواقـع التواصل الاجتماعي، وقد يعدّ صورة جديدة من صور التحرّش الجنسي. خلصت دراسة أجراها باحثون من جامعـة (ميريلاند) في عام 2006م، أنّ مستخدمي غـرف الحوار الذين يستخدمون أسماء أنثوية، يتعرّضـون للمضايقة أكثـر بخمس وعشرين مرّة مـن الذين يستخدمون أسمـاء ذكورية[112]. تحتاج

النسـوة الآن إلى الحذر مـن أن يهاجَمن على الإنترنت، أكثر من القلق من أن يتعرّضن إلى الضرب في زقاق مظلم.

يذكّـر التحرّش بالنساء على الإنترنت بالبيئة العدوانية التـي كن يتعايشن بها عند العمل في الوظائف الذكورية – شرطية، أو سائقة سيارة أجرة، أو عاملة في المصانع – في سبعينيات القرن الماضـي. ولكن عندما يكون مكان عمل المرأة هو الإنترنـت، فبإمكان الهجمات الإلكترونية تدمير وظيفتها. لا يحتاج الناشرون المجهولون الذين يهدفون لتعريض امرأة للخطر، سواء في مجال العمل أم باقي مجالات الحياة، إلاّ إلى نشر عنوان سكن تلك المرأة، ورقم هاتفها على موقع (كريجزليست)، أو موقع جنسي يطلق العنان للمشتركين لخيالات مليئة بالاغتصاب. لا يحتاج الشخص الذي يعرّض المرأة إلى كل ذلك الأذى إلى مغادرة شقته. ومن يقع ضحية الهجوم الإلكتروني لا يملك عونًا كافيًا. على عكس قضايا التحرّش الجنسي التقليدية، فإنّ المرأة والمعتدي ليسا فعليًّا في المكان نفسه.

ووفقًا لمنظمة العمل لإيقاف الاعتداء عبر الإنترنت؛ فإنّ 73% من أصل 349 بلاغًا تلقّتها في ما يخص التحرّش الإلكتروني، كانت الضحايا فيها من النساء[113]. تلجأ النساء اللاتي يقعن ضحية هـذا النوع من التصرّفات عادة، إلى التوقّف عن استخدام مدوّناتهن، أو الكتابة تحت اسم ذكوري مستعار، ما يؤدّي إلى فقدانهنّ فرصة التقدّم على الصعيد المهني في مجالات، مثل ربط الشبكات[114]. وقـد يخسرن عائدات من الممكـن أن تتأتّى من الإعلان[115]. علّقت المدوّنة شيريل ليندزي سيلهوف على الأمر قائلة: «ما يسمّى حرّية الكلام التي يمارسها بعض الأشخاص، تقود إلى إسكاتنا، وتحرمنا نحن من حرّية الكلام»[116].

كانـت كاثي سييـرا تكتب في مدوّنتها، عن كيفية تصميم برمجيـات سهلة الاستعمال، وألّفت سلسلـة من الكتب عن كيفية التصميم على الإنترنـت[117]، وأسّست موقع (جافا رانش)، أحد أضخم المواقع المجتمعية في العالم[118]. كانت امرأة تعمل في ميدان يسيطر عليه الرجال، ولها رأي يحترم في مجال تصميم التقنية.

لم يعجب ذلك الأمر بعض الرجال، فكتب أحدهم على مدوّنتها مطلع مارس من عام 2007م، «أتمنّى أن يجز أحدهم عنقك»[119]. بدأت المنشورات العدوانية والمخالفة عنها تظهر فجأة على مواقع أخرى، بما في ذلك صورة معدّلة تظهرها مكمّمة بسروال تحتي نسائي أحمر[120]. نشر شخص صورة تُظهرهـا بجانب حبل على شكل أنشوطـة، وعلّق أحدهم على الصورة قائـلاً: «بإمكان كاثي منحي

شيئًا واحدًا فقط، هو أن تلف تلك الأنشوطة على رقبتها»[121]، ونشر أحد المستخدمين رقم الضمان الاجتماعي الخاص بها، وعنوان منزلها[122].

اتّصلت كاثي بالشرطة المحلية؛ خشية أن تتطوّر الأمور إلى الأخطر[123]، واعتذرت عن حضور مؤتمر تقني في مدينة (سان دييغو) حيث كان من المفترض أن تلقي كلمة رئيسة[124]. ذكرت في تصريح نشرته عبر الإنترنت، أنّه يجب ألّا تعدّ المنشورات التي تحمل تهديدًا نوعًا من حرّية الكلام: «هل نحن على استعداد للمخاطرة بحياة أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا، بسبب ظهور صور أو تعليقات تحوي تهديدات جنسية وجسدية، لأنّها ظهرت على الإنترنت، وأنّها لا بدّ أن تكون غير مؤذية؟»[125]

تخلت كاثي في مطلع إبريل من عام 2007م، عن مدوّنتها «تأهيل مستخدمين شغوفين»[126]، التي انتخبت بصفتها أحدى أهم مئة مدوّنة في عام 2006م[127]، من قِبَل موقع (تيكنوراتي). مع أنّها قالت في مارس من عام 2007م: «سوف أتوارى عن الأنظار مهما حصل؛ كي أصبح مستهدفة بشكل أقل»[128]، عاودت كاثي أخيرًا التحدّث في بعض الأنشطة العامة[129]، لكنّها لم تفعّل مدوّنتها. وأُرغمت على مغادرة الإنترنت بكل ما تحمل الكلمة من معنى.

يمكن للتحرّش عبر الإنترنت تدمير الحياة المهنية على أرض الواقع أيضًا. قد لا يركّز مفترس مواقع التواصل الاجتماعي في بعض الأحيان، على إرسال رسائل مزعجة للهدف مباشرة، بل ينشر منشورات مسيئة عنه؛ كي لا يظن الآخرون به ظن السوء. ففي خلال صيف عام 2005م، علمت بريتان هيلير، التي كانت على وشك الانتقال إلى مدينة (نيو هيفن) في ولاية كونيتيكيت، لبدء سنتها الأولى في كلية الحقوق بجامعة (ييل)، أنّها كانت محورًا لسلسلة من الرسائل تحت عنوان «عاهرة غبية تلتحق بكلية الحقوق في جامعة ييل» على موقع إلكتروني يدعى (أوتو أدميت) الذي كان يحوي مناقشات لطلبة كلية الحقوق والمحامين[130]. بينما بدأت سلسلة الرسائل من عضو سمّى نفسه «ستانفورد ترول، يحذّر زملاء بريتان المستقبلين «انتبهوا منها»، وبدأ مستخدمون آخرون نشر تهديدات جنسية وادّعاءات كاذبة عن بريتان[131]. نشر عضو يدعى نيو براغ ما يأتي: «بالتأكيد، سأمارس معها الجنس رغمًا عنها»، و«أعتقد أنّني سآتيها، مراراً وتكراراً»[132]. أما أحدهم فكتب:«المهم ألّا تعاشرها، فهي تعاني من القوباء»[133]. لم تكن بريتان قد سمعت بموقع (أوتو أدميت)[134]، قبل أن تخبرها إحدى الصديقات عن المنشورات المسيئة.

أُنشئ موقع (أوتو أدميت) في عام 2004م، من قبل شاب في العشرين من عمره يدعى جاريت كوهين، وشارك في إدارته طالب في كلية الحقوق بجامعة (بنسلفانيا) يدعى أنتوني شيوللي. عدّ

الاسـم (أوتو أدميـت) مرجعًا لكل من يريد التقدّم بطلب إلى كلية حقـوق وحصل على معدل يؤهّله «تلقائيًّا» لذلك[135]. كان عدد زوار الموقع بين ثمان مئة ألف ومليون شهريًّا [136].

فـي الوقت الذي كان مـن المفترض أن يكون الهـدف من وراء الموقع، هـو توفير المعلومات المتعلّقـة بطلبة كليات الحقـوق والشركات القانونية، ظهرت عليه عدد مـن المنشورات العنصرية والمعادية للمرأة. كان باستطاعة المستخدمين النشر تحت أي اسم مستعار يرغبون فيه[137]، وادّعى الموقع أنّه لا يحتفظ بعناوين مزوّدي الإنترنت للمستخدمين؛ كي لا يضطر إلى كشفها يومًا ما. ولكن اكتشـف كل من دخل الموقع للتزوّد بمعلومات عن كليات الحقـوق، أنّه ليس إلاّ بالوعة إلكترونية[138]. ففي عام 2005م، وجدت 150 سلسلة رسائل فقط تناقش في جامعة (كاليفورنيا) في لوس أنجلوس، و100 سلسلـة تقريبًـا، عن التدريب علـى المحاماة، و100 أخرى عن جامعـة (جورج تاون)[139]. وفي المقابـل وجدت 250 سلسلـة تقريبًا، ذكرت فيها كلمة «زنجي»، و300 ذكرت كلمة «عاهرات»، و300 أخـرى ذكـرت كلمة «فرج» على نحو مسيء، و350 عن اليهود (بشـكل مسيء في أغلبها)، وأكثر من 200 سلسلة عن «الشاذين جنسيًّا»[140].

كانت المنشورات المنتشرة عن بريتان، تدّعي زورًا أنّها حصلت على مقعد في كلية الحقوق في جامعة (ييل) عن طريق الرشوة، وأنّها كانت تقيم علاقة شاذّة مع إحدى المسؤولات هناك[141]. قرّر المشتركـون في الموقع أنّ الحط من قدر بريتان ليس كافيًـا، فبدئت سلسلة من المنشورات تشجّع الآخرين على أن تعرف الشركات القانونية الكبرى، مدى غباء بريتان؛ كي لا تحصل على وظيفة[142]، ومـا زاد الطيـن بلة، أنّ (أوتو أدميت) كان مدرجًا في موقع (جوجـل)، فإذا بحثت أحدى الشركات التـي ترغب في توظيفها عبر محرّك (جوجل)؛ فإنّ أول نتائج تعرض تكون مستقاة من المنشورات المسيئة. وضعت بريتان لائحة بالأماكن التي ترغب في العمل عندها في الصيف، لكنها رُفضت من قِبَلهـم جميعًا[143]، الأمر الذي وصفه أحـد الصحفيين القانونيين: «غير معقول بالنسبة إلى شخص يدرس في كلية الحقوق في جامعة ييل»[144].

لـم تكن بريتان الضحية الوحيدة لموقـع (أوتو أدميت). كانت هايـدي إيرفاني هوي خريجة بمرتبـة الشرف في جامعة (نورث كارولاينا)145، ومتأهلة مـن معهد (فاي بيتا كابا)، قد تعرّضت لمئـات المنشورات علـى الموقع منذ مطلع يناير من عام 2007م[146]. حيـث زعم أحد المستخدمين سمّـى نفسه «أجلي ووومـان (المرأة القبيحـة)»، أنّ هيدي حملت مرة بعـد أن اغتصبها والدها[147]. وحـث مستخدم يدعى سليزي زي، باقي المستخدمين علـى «لكم هايدي في البطن» في أثناء فترة الحمل[148]. وعبّر مستخدمون آخرون عن أمانيهم بأن تتعرّض للاغتصاب[149]. وادّعى مستخدم آخر،

يستخـدم اسم عميد في الكلية «دين هارولد كو» اسمًا مستعارًا، أنّ هايدي مارست الجنس معه من أجل النجاح في مادة الحقوق المدنية[150].

شعـرت هايدي بالخوف من التهديدات الجنسية والأكاذيب التي كانت تنشر على الموقع، بما في ذلك تعليقات من رجال ادّعوا أنّهم اغتصبوها عنوة. كانت خائفة من ردّة فعل والدها المسلم، وأُدخلت المستشفى نتيجة الاضطراب النفسي. بدأت المضايقات تركّز على مستقبلها الوظيفي في ما بعد، مثلما حصل لبريتان تمامًا[151]. أرسل أحد مستخدمي الموقع رسالة في إبريل من عام 2007م، إلـى الشركة التي تنوي توظيف هايدي خـلال فصل الصيف مشيرًا إلى وجود «معلومات مؤرقة عن هايدي بالإمكان الاطّلاع عليها فورًا عبر الإنترنت» من شأنها ضرب سمعة الشركة أمام العملاء[152]. وبحلول شهر يوليو من العام نفسه، كانت أول أربع نتائج عند البحث عن اسم هايدي تشير إلى أمور نُشرت على (أوتو أدميت)[153].

لجأت بريتان إلى (جوجل) في البداية، طالبة إليهم إزالة المنشورات المسيئة، لكنّهم رفضوا بحجّـة أنّ الأمر يتنافى مع سياستهم في عـدم إزالة النتائج المشهّرة المزعومة عن قائمة النتائج، بل يوجّهون المستخدمين إلى مخاطبة المسؤولين عن المواقع التي يوجد عليها التشهير[154]. خاطبت عندئـذٍ القائمين على موقع (أوتو أدميت)، لكنّهم لم يستجيبوا إلى طلبها[155]. عندها خاطبت أيضًا القائمين على موقع (أوتو أدميت)، موضّحة أنّها اضطرت لتلقّي العلاج نتيجة ما نشر[156]، لكن أنتوني شيوللي رفض إزالة المنشورات[157]، وهدّدها بنشر أيّة طلبات إزالة أخرى مستقبلية على الموقع[158].

لـذا قرّرت بريتان وهايدي استخدام حقهما المنصوص عليه في التعديل الأوّل، واتّصلتا مع شركة (ريبيوتيشن ديفندر)، الرائدة في مجال إزالة المعلومات المسيئة عن الإنترنت. أطلقت الشركة حملـة بالنيابـة عن الفتاتين لحث (أوتـو أدميت) على التجاوب مع الشـكاوى المقدّمة بحق محتوى الموقع، واتّصلت مع عمداء عدّة في كليات الحقوق[159].

رفعـت بريتان وهايدي قضية تحت مسمّى (مجهول 1) و(مجهول 2)، ضد 28 اسمًا مستعارًا، من الذين أساؤا عبر (أوتو أدميت)[160]. قدّم المستخدم الذي يستعمل الاسم «آي كي 47» حجّته على أساسـ أن كشف هويته يتعارض مع التعديـل الأوّل الذي يبيح المشاركة في الكلام من دون الكشف عن الهوية. كانت لديه ولدى الباقين ممّن نشروا التهديدات والمعلومات المسيئة، الوقاحة للتحجّج أنّ الكشف عن هوياتهم سيتسبّب بجرح مشاعرهم، وتدمير مستقبلهم المهني[161].

أقـرّت المحكمة أنّ التعديـل الأوّل يحمي التحدّث من دون كشف الهوية بصورة عامّة، بما في ذلك الكلام الذي يجري عبر الإنترنت، لكنّها أقرت أيضًا أنّ ذلك الحق ليس مطلقًا؛ فيمكن كشف هوية المتكلمين في خصومة ما، إن استطاع المدّعي إثبات حدوث التشهير[162]، لكن لا يمكن الكشف عن هوية الناشرين إن كان في الأمر قمع للنقد المباح.

في هذا المقام، تعرّضت بريتان وهايدي للأذى والتشهير. لذا، قرّرت المحكمة أنّ مصلحتهما فـي الكشـف عن هوية (آي كي 47) أكبر من حق هذا الأخيـر المنصوص عليه في التعديل الأوّل[163]. كشفت المحكمة هوية (آي كي 47)، وكشف بعض الرجال الآخرين مثل «فينسيموس» و«أهورس ووكس إنتو ذي بار» هويتهم طواعية، لكن لم يتم التعرّف إلى هويات أغلب الرجال؛ فهؤلاء نشروا في أثناء وجودهم في مقاه للإنترنت، أو من أماكن عامة أخرى، أو أنّهم كانوا قد استخدموا برمجيات لإخفاء أيّة معلومات من شأنها التعريف بهم[164].

وفي أثناء سير القضية، وجّه محاميا الفتاتين تهمًا تتعدّى التشهير، لتشمل معظم التهم التي نصـت عليها مقالة «حـق الخصوصية» التي نشرت في مجلة (هارفارد لو ريفيـو) عام 1980م. حيث أُضيفت تهم التعدّي على الخصوصية، والكشف عن معلومات مسيئة، والاستيلاء على الاسم والميول، وفرض الأذى النفسي[165]. وبذلك سوّيت القضية في صالح الفتاتين[166].

لم تنتهِ قصتهما المليئة بالمعاناة النفسية مع انتهاء القضية، فقد استمر (أوتو أدميت) بالسماح للمنشـورات المسيئـة بالظهور، بما في ذلـك سلسلة رسائل عنصرية حملـت عنوان «لدي حل جيد لانتشـار الجريمة الذي تعانـي منه الولايات المتحدة» في عـام 2011م، تتضمّن تعليقًا قال صاحبه «اقتل الزنوج جميعهم»[167]. وعندما بدأت بريتان العمل لدى مشروع التثقيف القانوني في أفغانستان، في العاصمة كابول عام 2010م، من أجل الحصول على درجة الزمالة لمرحلة ما بعد الدكتوراه[168]، ظهـرت سلاسل رسائل جديـدة تظهر عنها، بما في ذلك منشور قال «تمارس بريتان هيلير قانون الإرهابي الكبير الآن!»، و» نتمنّى أن تنفجر عبوة ناسفة في فرجها»[169].

تشـكّل المنشـورات العدائية التي تحمل تهديدًا، وتستهدف النسـاء أو السود تحدّيات جديدة للقانون. فقد تطبّق القوانين الجنائية التقليدية فقط، عندما يسبّب المعتدي شخصيًّا الأذى للضحية، وقد تعدّل تهمة الاعتداء لتشمل كل من يضايق الناس مباشرة. لكن ماذا عن دعوة ضرب الفتى ذي الشعـر الأحمر، أو دعوات الاغتصاب التي ترسـل إلى الآخرين، حيث لا يكون الاتصال مع الضحية بصورة مباشرة، بل مع أناس آخرين، أو مع كل من يستخدم الإنترنت بشكل عام؟

obeikandl.com

هل يجب معاقبة الكلمات؟ من الصعب تحديد الخط الفاصل بين حرّية الكلام والأنشطة الإجرامية. هل كانت ميغان مير، ضحية لوري درو، مثل الأولاد الذين انتحروا بعد الاستماع إلى أوزي أوزبورن، أو مشاهدة جوني كارسون، وكانت مسؤولة عن أفعالها؟ أم أنّها كانت مثل ناديا كاجوجي، التي آذت نفسها، نتيجة لما قاله ويليام ميلشيرت دينكل على ما يبدو؟ وكيف على القانون التعاطي مع المنشورات الجنسية والعنيفة ضد المرأة؟

تحتوي قوانين الانتحار والمضايقة القانونية على ثغرات، في ما يخص التهديدات المكتوبة، والحلول التي يوفّرها قانون العقوبات والضرر المعمول به حاليًّا، غير كافية للتعامل مع الأذى الذي يسبّبه التحرّش بالنساء والأشخاص الملونين عبر الإنترنت[170]. إذ بإمكان منشورات كتلك الموجودة على موقع (أوتو أدميت) فعل ما هو أكبر من مجرد إيذاء الشخص الذي تستهدفه؛ فالتحرّش بالنساء على الإنترنت يحط من قدرهن، وينفّر النساء كافّة. يشير أستاذ القانون دانيل كيتس سيترون إلى أنّ العقوبات تطال الضرر على مستوى تشويه السمعة، وليس وصمات العار التي تلحق بالضحايا، الذين يتعرّضون إلى المنشورات الجنسية أو غيرها من المنشورات التي تحط من القدر. ويطالب سيترون بتطبيق قوانين الحقوق المدنية للتحرش على الإنترنت، الذي تتعرّض له النساء والأقليات.

يمكننا رسم بعض الحدود إن وضعنا دستورًا لمواقع التواصل الاجتماعي، يشمل حقًّا بحرّية الكلام يتناسب مع الإنترنت. فإن أخذنا قضية ناديا على سبيل المثال، يجب علينا تحميل الأشخاص المسؤولية، أن هم حثوا آخرين على أذى وشيك. ويجب تطبيق القوانين التي تُستخدم على أرض الواقع، مثل الادّعاءات بوقوع التشهير، وانتهاك الخصوصية، والتفرقة، أساسًا لقضايا ضد الأشخاص الذين ينشرون معلومات مسيئة على الإنترنت. ويجب الكشف عن هوية الناشرين المجهولين إن شكّلت منشوراتهم أذى وشيكًا ملموسًا، أو اتّسمت بالتشهير أو خرق الخصوصية، وتعلّقت بشخص جدير بالحصول على الخصوصية. وجدير بمثل هذه المحدّدات، حماية المنشورات المجهولة الهوية المتعلّقة بالسياسة، والسياسيين، والمؤسسات الاجتماعية، والخدمات؛ (مثل الآراء التي تنشر حول المطاعم والأطباء).

من الممكن أن تذهب محاولات جلب أي شخص ينشر الإساءات إلى العدالة أدراج الرياح؛ فقد يكون الشخص غير قابل للتتبّع، الأمر الذي يعتمد على نوع البرمجيات الذي يستعمله لإرسال المنشورات. وحتى إن تمكن الشخص المستهدف بإزالة المنشورات عن موقع معيّن، فقد تكون قد وجدت طريقها إلى مواقع أخرى سلفًا، وقد تُستبدل بمنشور مسيء آخر على الموقع نفسه.

إنّ مواقع التواصل الاجتماعي مثل (الفيس بوك) و(مايسبيس)، تحوي نسبة أقل من الأحاديث العنيفة والمؤذية؛ لأنّ المستخدمين يستعملون أسماءهم الحقيقية، ومع ذلك نجد أن بعض الأشخاص يستخدمـون تلك المواقع بشكل قاس (مثل قضية ريان هوليغان أو بتدليس، ومثل الصفحة المزيّفة التي أنشأتها لوري درو لتهزأ من ميغان مير). تغدو إمكانية وقوع الأذى أعلى، وينتفي حق الملاحقة القانونيـة عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعـي وغيرها من المواقع، التي تتيح النشر من دون كشف الهوية.

لم يتم التعرّف إلى معظم الرجال الذين نشروا التعليقات العنيفة في قضية موقع (أوتو أدميت). لذا، فقد أفلتوا من العقاب. لا تعويض لمن يُستهدف من قِبَل مفترس إلكتروني مجهول.

هل بمقدورنا فعل أي شيء في دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح؛ كي نحاول إيقاف ذلك النـوع من المنشورات، بتحميل شبكات التواصل والمواقع بعضًا من المسؤولية؟ هل يجب أن يكونوا عرضـة للمسائلـة إن شجعوا على التفرقة، والانتحار، التشهيـر، أو أي فعل مناف لعادات المجتمع، بتخصيصهـم صفحات لمواضيع تتنـاول تلك الأمور أو لاتّباعهم سياسـة تمنع التخفيف من لهجة المنشورات؟

إنّ إمكانية مقاضاة الموقع الإلكتروني نفسه محدودة، بسبب قانون اتّحادي سُنّ عندما كانت الإنترنت في بداياتها. يعفي البند رقم 230 من قانون آداب الاتصالات، خدمات الحاسوب التفاعلية (وتشمـل مـزوّدي الخدمة والمواقع الإلكترونية) من تحمّل التبعـات القانونية، حيث ينص على: «لا يتم التعامل مع مزوّدي أو مستخدمي خدمات الحاسوب التفاعلية معاملة الناشر أو المتحدّث، الذي يوفّر المعلومات بأيّة وسيلة أخرى». كان السبب الأهم وراء تمرير هذا القانون، هو السماح لمزوّدي الخدمة مراقبة بعض المواد التي تعرضها مواقعهم الإلكترونية (مثل: المواد الإباحية التي تستخدم الأطفال) من دون عدّ ذلك تعدّيًا على حرّية الكلام. لكن مع الأسف، استخدمت الحماية التي يوفّرها القانون، للتفوّه بالكلام الذي يندرج في صميم قضايا التحرّش الإلكتروني، وذلك بسبب عدم تحمّل المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي أيّة مسؤولية جرّاء نشر العبارات المسيئة.

إنّ الامتيـازات الممنوحـة لمـزوّدي الخدمـة منطقية في كثيـر من الحالات؛ فشـركات مثل (كومكاست، وياهو، وجي ميل)، وغيرها ممّن يتيحون التواصل بين الناس عبر الإنترنت، لا تستطيع تحليـل محتـوى كل الرسائل التي تُرسل، ومنع الرسائل التي قـد تحمل تشهيرًا بحق أحد ما، أو تلك

التي تشجّع على الانتحار. لكن تعدّ مواقع تواصل معينة – والمواقع المستهدفة – مختلفة عن غيرها؟ هل يجب تحميل أحد المسؤولية في حالة نشر حالات التشهير وبثّها؟

قـدّرت سيليا بلاي، المعلّمة التي فجّرت قضية ناديـا كاجوجي للعلن، وجود سبعة آلاف موقع إلكتروني تقريبًا تتناول الانتحار[171]. التقت ناديا و«كامي» على موقع يدعى (ألت دوت سويساید دوت ميثودز). توفّر مواقع التواصل وغيرها من المواقع المخصّصة للانتحار مقارنات بين طرق الانتحار من حيث السرعة، واحتمالية النجاح، ومدى الألم، والإصابات المحتملة إذا فشلت المحاولة. وتحوي بعضـ المواقع مخطّطات تشرح كيفية توجيه المسدس إلى الفم؛ للحصول على أكبر تأثير، وتحوي أيضًا وصفات لخلط السموم، ومصادر للحصول على المواد المطلوبة. ويتيح موقع إلكتروني ياباني مشهـور، يصف كيفية خلـط منظف المراحيض مع المـواد الكبريتية المستخدمـة في الاستحمام لإنتـاج غاز سام، ويتيح للمستخدميـن حساب كمية كل مادة ليتناسب الناتج مع حجم الغرفة (التي ينوي الشخص الانتحار بداخلها)، ويعرض تنزيل تحذير بصيغة (بي دي إف) لتنبيه عمال الطوارئ والجيران عن السم[172]. وتقدّم بعض مواقع التواصل خدمة سؤال وجواب؛ حيث يستطيع أي شخص لديه سؤال الحصول على إجابة فورية. فعندما كتبت مستخدمة تدعى أوفر ويلمد إن أورلاندو: «أود قتل نفسي، لكني لا أعرف كيف»[173]، قدّم لها موقع كنيسة القتل الرحيم جوابًا يصف فيه بالتفصيل كيفية الإقدام على الانتحار.

تختلـف المعلومات التـي تقدّمها مواقع الاتصال عـن كيفية الإقدام علـى الانتحار، عن تلك الموجـودة في الكتب[174]؛ وذلك لسهولة الوصول إليها في أوقات الأزمات، وتعطي انطباعًا بأنّ الأمر سـرّي، وتتيح التواصل التفاعلـي، ومشاطرة الحسابات الشخصية، وتفصيـل الطرق حسب حاجة المستخدم. واستخدام مواقع التواصل لمعرفة كيفية الإقدام على الانتحار، يبدو أمرًا سهلاً للأشخاص الأكثر ميولاً إلى الإقدام عليه وهم المراهقون.

تكمـن المشكلة في أنّ ما تفعله مواقـع التواصل المخصّصة للانتحار، يبدو كالكلام المحمي الذي تحدث عنه القاضي نيوفيل في قضية ناديا؛ رسائل عبر الإنترنت تستهدف الجميع وليس شخصًا ضعيفًا بعينه. لكن إن أعطى الموقع إجابة فورية إلى شخص ميّال إلى الانتحار، أو أجرى مستخدم آخر محادثة مع ذلك الشخص بصورة سرّية؛ كي يشجّعه على الانتحار (مثلما فعل ميلشيرت دينكل مع ناديا) فهل يجب تحميل الموقع مسؤولية «التأييد المميت»؟

ومـاذا عن المواقع التي تشبه (أوتـو أدميت)، التي تشجّع المنشـورات المسيئة الموجّهة إلى أشخاص بعينهم؟ فعندما قاضت بريتان وهايدي أحد القائمين على الموقع؛ أنتوني شيوللو، اختبأ هـذا الأخير خلف القانون الاتّحـادي، البند 230 من قانون آداب الاتصالات[175]. وعلى الرغم من أنّ صحيفة مثل (ذا نيويورك تايمز) ستتحمل مسؤولية إن نشرت تشهيرًا مرسلاً من شخص إلى آخر، إلاّ أنّ المواقـع الإلكترونية التي تنشر مواد تحوي تشهيرًا، محصّنة ضد المساءلة القانونية تحت البند 230. لذا، أُسقطت التهم جميعها عن أنتوني في تلك القضية؟[176]

قاضـى أنتوني شيوللي بعد ذلـك بريتان وهايدي على أساس أنّهما انتهكا خصوصيته، ورفعتا قضيـة عبثية عليه[177]. سوّيت القضية من دون الإعلان عـن التفاصيل[178]. قد تكون الفتاتان هما من ربـح في النهاية؛ فعلى الرغم من المنشورات الكثيـرة التي هدفت إلى تدمير مستقبلهما الوظيفي، ألغـت شركة محاماة عرضًـا لأنتوني للحصول على وظيفة لديها. وقال أحد الشركاء في الشركة إنّ مشاركـة أنتوني بموقع مثـل (أوتو أدميت) يُعدّ أمرًا «منافيًا للأخلاق» التي تتمسك بها الشركة وأنّه «يجب تطبيق مبدأ الزمالة واحترام الأعضاء الآخرين في المهن القانونية، عند التعامل مع محامين آخريـن»[179]. وكتب ذلك الشريك قائلاً: «نتوقّع من أي محامٍ يتعامل مع شركتنا أن يرفض استخدام مثـل تلـك العبارات، وينأى بنفسه عنها، أما أنت (أنتوني) فقـد سهّلت بدلاً من ذلك استخدام تلك العبارات ونشرها»[180].

هـل توجد حالات حسب دستور مواقـع التواصل المقترح، يمكن من خلالها تحميل المسؤولية القانونيـة للمواقع الإلكترونية بتهمة التشهير، والتحرّش، أو نشـر تهديدات جنسية تقصد شخصًا بعينـه؟ هـذا سؤال حساس، يتضمن إيجاد توازن بين حـق الخصوصية وحق حرّيـة التعبير. ومن المنطقي منح حصانة لمزوّدي خدمة الإنترنت مثل (كومكاست، وأي أو إل)، التي تقدّم خدمة إرسال الرسائل فحسب، ومن المنطقي منح حصانة لمواقع التواصل ذات المحتوى العام مثل (الفيس بوك) و(مايسبيس). لكن من غير المنطقي التعامل بالطريقة نفسها مع المواقع التي تتمحور حول التشهير، وانتهاك الخصوصية، والتحرّش الجنسي، والخطابات المفعمة بالكراهية، أو التشجيع على الإيذاء.

توجد سوابق سُحِبت الحصانة التي منحها البند 230، إلى مواقع التواصل وغيرها من المواقع، للتشجيع أو المشاركة في أنشطة مثيرة للجدل، بدل أن تعمل بصفتها وسيلة لتوصيل الرسائل المسيئة فقـط. بدأت ملامح الاهتمام القضائي بالظهور، مـع ظهور قضايا تتعلّق بالتفرقة العنصرية. تمنع وسائـل الإعلام المطبوعة مثل (ذا نيويورك تايمز) و(شيكاغو تريبيـون) نشر مواقع للبيوت تحت فئة «لا وجود للأقليات» وفقًا لقانون فدرالي يمنع التفرقة العنصرية.

لكن عندما قاضت مجموعة من محامي الحق المدني في شيكاغو موقع (كريجزليست)؛ لأنّه أقدم على تصنيف البيوت بتلك الطريقة، رُفِضت القضية من قِبَل المحكمة[181]؛ لأنّ الموقع محصّن وفقًا للبند 230 من قانون خدمات الحاسوب التفاعلية.

هـل كان القرار منطقيًّا؟ تـزداد أهمية وضع حد يفصل بين حرّية الـكلام والتأييد المميت، فـي زمن أصبح التواصل فيه يتم عن طريق الإنترنت بدل الوسائل القديمة، مثل الصحف والتلفاز. وبمـا أنّ الإعلانات العقاريـة أصبحت تنشر كاملة تقريبًا عبر مواقع مثـل (كريجزليست)[182] وليس عن طريق الصحف، أليس حريًّا بقرار المجتمع الذي يعارض التفرقة العنصرية الانتقال بالصورة نفسها، من هذه إلى تلك أيضًا؟

وجـد أليكس كوزينسكـي قاضي الاستئناف الاتّحـادي، وأحد أشهـر الحقوقيين في الولايات المتحدة، ثغرة صغيرة في البند 230 في أثناء النظر في قضية تلت قضية التفرقة العنصرية لموقع (كريجزليست). رفعت القضية ضد موقع منافس لـ (كريجزليست)، هو موقع (روم ميت دوت كوم). كان الموقـع يضـم خيار «لا وجود للأقليات»[183]، ضمن قائمة خيـارات يستعملها المستخدم لتحديد مكان السكن. وكان الأمر بالنسبة إلى القاضي كوزينسكي، يشجع مستخدمي الموقع على القيام بأمر غير قانوني، ألا وهو التفرقة العنصرية، مع العلم بأنّ القاضي نفسه كان مهاجرًا رومانيًّا وصل إلى الولايـات المتحدة مع والديه، اللذين فرّا من المحرقـة النازية عندما كان عمره 12 عامًا. كان من السهل بالنسبة إليه تحميل موقع (روم ميت دوت كوم) المسؤولية؛ لأنّه تعدّى بفعلته تلك مرحلة نشر المعلومة، إلى توفير محتوى يحمل إساءة.

لكـن مـاذا عن مزوّدي المواقع الأخرى التي لا تحوي لائحة خيارات كتلك؟ وفقًا للبند 230، لا يستطيع أحد مقاضاة مواقع مثل (ياهو، وأي أو إل) إن نشر شخص مواد تشهّر أو تنتهك الخصوصية على قوائم العناوين البريدية الخاصة بالموقعين. لكن عندما ينشأ موقع إلكتروني خصّيصًا بغرض الحث على الانتحار، أو التشهير بالآخرين، فيجب تحميله المسؤولية؛ لأنّ ما يُنشر يتسبّب في إزهاق الأرواح أو التعاسة. تأييدًا لموقف القاضي كوزينسكي بتحميل المسؤولية للموقع الإلكتروني، إن سهّل السلوكيات المنحرفة أو شجّعها، نوّهت نانسي كيم، أستاذة القانون بكلية (غرب كاليفورنيا) للحقوق، إلى أنّه على الرغم من أنّ المحكمة لا تستطيع التعامل مع مواقع التواصل والمواقع الإلكترونية الأخرى، على أنّهم ناشرين وفقًا للبند 230، إلاّ أنّه لا يوجد ما ينص في هذا البند، على عدم مقاضاة المواقع على أساس أنّها مالكة المساحة التي تجري فيها الإساءات. اقترحت نانسي أن يتم تطبيق «مسؤولية

المالـك» علـى مواقع معيّنة، وألّا تمنـح الحصانة التي نص عليها البنـد 230، إلا لمزوّدي الخدمة، ومواقع التواصل، وغيرها من المواقع التي تتّخذ إجراءات معينة لمنع الأذى.

تعدّ مواقع التواصل صورة من صور التجارة أولا وأخيرًا، فهي تبيع المساحات الإعلانية، وحتى المنتَجـات في بعض الأحيان، مثل القمصان، وتوفّر خدمات معينة. فلـو كان الأمر يتعلّق بالتجارة المباشرة والملموسة، فستتحمل مسؤوليتها بصفتها مالكًا سواء في الموقع أم خارجه. لنفترض أن فندقًا لم يُركّب أقفالاً على أبواب الغرف، أو إضاءة في موقف السيارات. وتعرّضت امرأة للاعتداء في مكان يقع ضمن ملكية الفندق، في تلك الحالة قد يعدّ الفندق مسؤولاً عن الحادثة. وقد تعدّ حانة تسرف في تقديم الشراب إلى أحد الزبائن مسؤولة، إن دهس الزبون أحدًا في أثناء قيادة السيارة. وقد تعدّ محطة إذاعية مسؤولة، إن نظّمت منافسة خارجية من شأنها تعريض أشخاص للخطر[184].

دعـت نانسي كيم في مقالة عنوانها «ملكية المواقع الإلكترونية، والتحرّش عبر الإنترنت» إلى التعامل مع مواقع التواصل والمنتديات وغرف الدردشة والمواقع الإلكترونية بالطريقة نفسها، التي تعامل بها المحلات التجارية في الحياة الواقعية.

طلبت كيم من أصحاب المواقع الإلكترونية أن يتّخذوا «معايير كافية» ضمن واجبهم بصفتهم مـلاّكًا، للحد من التحرّش الإلكتروني[185]؛ مثلما هي الحال عند تركيب الفنـدق الأقفال والإضاءة، فيمكـن الاشتراط على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقـع الإلكترونية الأخرى، باتّخاذ إجراءات لمنع التحرّش الإلكتروني.

اقترحـت كيـم طريقة تستطيع من خلالهـا المواقع خفض الإجراءات التـي يتم التعامل بها، مـع الأماكـن في الحياة الواقعية؛ باتّخاذ خطوات للحيلولة دون استخـدام إخفاء الهوية، كأن تُنشر مشـاركات الأعضاء الذين يكشفون عن هوياتهم، فـي موقع أعلى على الصفحة من تلك التي تنشر مـن دون الكشف عن هوية الناشر، وبأن تكـون المواقع على استعداد لكشف هوية المستخدمين في حـالات معينـة. إذا علم الشخـص أنّ الحواجز الموضوعـة على كشف الهوية تصبـح أقل إذا نشر معلومات تنتهك الخصوصية، أو تتعرّض بالتشهير، فإنّه سيفكّر مرّتين قبل أن ينشر محتوى يتحرّش بالآخرين، وتقترح أن يستخدم كشف الهوية السهل في الحالات الآتية: «أن تعرّف المنشورات المسيئة شخصًـا بعينه، وأن يكون الشخـص المشهّر به شخصية غير عامّة، وأنّ يوقّع الشخص المستهدف شهـادة يقسم فيها أنّه هو الشخص المقصود في المنشورات، وأنّ يقدّم الضحية أسبابًا مقنعة كي يُمنـح حـق الكشف السهل عن الهوية». وبما أنّ حق الكشف السهل عـن الهوية، سيمنُح في القضايا

التـي يثبـت فيها أنّ معلومات الضحية الشخصية وهويتها186، قـد كُشفت عبر الإنترنت فقط، فما يزال المستخدمون قادرين على مناقشة الأمور ذات الاهتمام العام كالسياسة وما شابه، وقد يترتّب على تحميل المسؤولية للمواقع الإلكترونية بصفتها مالكة المكان، اتّخاذ بعض الإجراءات؛ لمراقبة المحتوى وإزالة المنشورات المؤذية.

يقـول سام بيارد المشارك في مشروع (سيتيزن ميديا لو بروجيكت): «قدّم البند 230 الكثير مـن المساحة، لعملية تطوير الإنترنت التفاعلية وتشغيلهـا. لكنّه من ناحية أخرى، سبّب الكثير من الظلم في بعض القضايا التي عرضت على المحكمة، ومن غير المنطق أن يتمتّع القائمون على موقع إلكتروني ما بالحصانة، التي يوفّرها البند 230؛ لأنهم:

1. أسّسوا تجارة أساسها أناس يقولون أمورًا سيئة عن أناس آخرين.
2. يرفضون بصورة متعمدة تتبّع أيّة معلومات تتعلّق بالمستخدمين، من شأنها أن تساعد شخصًا تعرّض إلى الإيذاء على معرفة الجاني بالضبط [187].

كانت تلك الحالة مع موقع (جوسي كامبوس)، الذي يعدّ نسخة مصغّرة عن موقع (أوتو أدميت)، الذي شجّع الطلبة على نشر معلومات تُسيء لطلبة آخرين. ويشجّع الموقع منشورات تتعلّق بمواضيع، مثل: السفالة، وأفضل طرق الجنس، وأغبى طالب في جامعة (دوك)، ويدّعي أنّ طلبة معيّنين هم من معاكسـي الأطفال. يتبجّح الموقع بالحصانة التي يملكها موضّحًا: «الرجاء العلم بأنّ موقع (جوسي كامبوس) ليس صاحب المنشورات الموجودة على الموقـع، بل هو مزوّد لخدمة حاسوب تفاعلية لا أكثـر». لذا، فإنّ الموقع محصّن ضد أيّة تبعات قانونية قـد تسبّبها نشرات مستخدميه، وفقًا للبند رقم 230 من القانون رقم 47، من دستور الولايات المتحدة الأمريكية[188].

تنحى مواقع مثل (أوتو أدميت) و(جوسي كامبوس) و(إكس غيرلفرند دوت كوم)، الذي يستخدمه الأصدقاء الحميمون السابقون لعرض صور عارية وآراء مزعجة تتعلّق بصديقاتهم السابقات) منحى مختلفًا عن كونها مجرد مجرى سلبي للمعلومات، كموقع (أي أو إل) مثلاً، فتلك المواقع تشجّع على التشهير، وانتهاك الخصوصية، وتجني المال من وراء ذلك.

قـال الادّعاء العام في ولايـة نيوجرسي: «إنّ البند 230، لا يحمي موقع (جوسي كامبوس) من قانون حماية المستهلك، فمع أنّ الموقع نشر تحذيرًا بمنع نشر أيّة معلومات مسيئة، إلاّ أنّه لم يوفّر أيّة طريقة؛ لإزالة ذلك المحتوى». وبدأ الادّعاء العام تحقيقًا ضد الموقع، لكنّ القائمين عليه أغلقوا الموقع، قبل انتهاء التحقيقات.

تعـدّ مواقع التواصل الاجتماعي نعمة لحرّية الكلام، لكنّهـا شكلت أيضًا ما يطلق عليه أستاذ القانون بريان ليتـر «البالوعة الإلكترونية». لذا، علينا إعادة تشكيل وسائل الحماية التقليدية، التي تمنـع التحرّش والتشهير وانتهـاك الخصوصية والتفرقة، من أجل إحقاق الحق، عندما يتعلّق الأمر بالإنترنت.

يراعـي دستور مواقـع التواصل الاجتماعي المقترح حرّية الـكلام، إلاّ أنّ الأشخاص يجب أن يتحمّلوا مسؤولية أفعالهم في المجتمع. يبدو أنّ الفكرة الرئيسة من إنشاء مواقع التواصل «الاجتماعي»، هي تنمية العلاقات والتبادلات الاجتماعية، لكن يمكن للتقنية ذاتها تذكية تصرّفات مرفوضة على المستوى الاجتماعي.

يجب الحد من حرّية الكلام إذا كان يحث على إيقاع الأذى بشخص آخر، ويجب ألّا تطبّق تلك الحدود على الشخص الذي ينشر الإساءة فقط، بل على مواقع التواصل التي تنشرها.

obeikandl.com